(قرار رقم ١٥ لعام ١٤٣٦هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية

بشأن الاعتراض المقدم من المكلف/ مصنع (أ)

برقم (٣٦/٥)

على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٣٠ هـ حتى ١٤٣٢هـ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

في يوم الخميس الموافق ١٤٣٦/٦/٢٠هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض للبت في الاعتراض المقدم من المكلف (أ) على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٣٠هـ حتى ١٤٣٢هـ. وبعد الاطلاع على ملف الاعتراض لدى اللجنة، وعلى مذكرة رفع الاعتراض رقم ١٤٣٦/٢١/٩٣٦ وتاريخ ١٤٣٦/٢/٥هـ والمذكرة الإلحاقية المقدمة من المكلف خلال جلسة المناقشة، وعلى ما ورد بمحضر جلسة المناقشة المنعقدة بتاريخ ١٤٣٦/٤/١٩هـ التي حضرها عن المصلحة كل من **.....** و**.....** وحضرها عن المكلف/**.....**.

فقد قررت اللجنة الفصل في الاعتراض على النحو التالي:

أولًا: الناحية الشكلية:

أخطرت المصلحة المكلف بالربط للأعوام من ١٤٣٠هـ حتى ١٤٣٢ هـ بخطابها رقم ٣/١٠٣٣ وتاريخ ١٤٣٣/١٠/١٨هـ، ولم يستلم المكلف الربط وإنما اطلع عليه من خلال فرع المصلحة بتبوك وفقًا لما ورد في مذكرة رفع الاعتراض المشار إليها أعلاه وحيث إن الاعتراض قدم خلال المدة النظامية ومن ذي صفةٍ فإنه يكون مقبولًا من الناحية الشكلية.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

يعترض المكلف على الربط التقديري ويطالب بالأخذ بالحسابات المقدمة.

أ – وجهة نظر المكلف:

فيما يلي وجهة نظر الكلف كما جاءت نصًا في خطاب الاعتراض المشار إليه عاليه:

" اطلعت على خطاب سعادتكم الموجه إلى مدير عام فرع وزارة المالية بالجوف رقم ٢/٥٨٣ وتاريخ ١٤٣٤/٦/٢٧هـ بخصوص الحسابات الختامية ل..... وكذلك فروقات زكوية عن مصنع(أ)، اطلعت على صورة هذا الخطاب بتاريخ ١٤٣٥/٤/١٣هـ.

لذلك نأمل محاسبة زكاة ..... تقديريًا كما أشرتم سعادتكم بذلك. أما الفروقات الزكوية بمبلغ(١٢٦١٨٦) ريال عن الأعوام ١٤٣٠هـ إلى عام ١٤٣٢هـ فإننا نعترض على هذا المبلغ لأن هذا التقدير بني على زكاة عام ١٤٢٩هـ التي لم تقدر بشكل صحيح وتحملنا مسؤولية خطأنا وسددنا ما طلب منا في حينه اعتقادًا منا بأن المبلغ الذي سددناه ينهي المشكلة ويقف عند هذا الحد، وأن الأعوام القادمة نحرص أن تكون الزكاة فيها صحيحة، ولم نكن نعرف أن المشكلة سوف تلاحقنا.

وللتوضيح بما حصل أحب أن أبين لسعادتكم أننا اشترينا..... من مصر إنتاجية ١ طن بالساعة تم تركيبه في عام ١٤٢٩هـ بقيمة إجمالية لم تتجاوز(١٢٠٠٠٠) ريال شامل المصنع والنقل والتركيب والكيابل والغرفة وتجهيزاتها، وبدأنا بعمل التجارب على عمله بإنتاج خاص ل..... وننتظر لنشاهد النتيجة حتى لو حدث للغذاء مشاكل أو تسمم أو حالات نفوق تكون بحلالنا وليس بحلال الناس.

و مضى عام ١٤٢٩هـ لم نبع بريال واحد، واحتجنا شهادة تسديد الزكاة من أجل استقدام عمال وراجعنا المالية وطلبوا منا تقديم حسابات نظامية وإعداد ميزانية لعام ١٤٢٩هـ، وتكون من مكتب محاسب قانوني.

حاولنا أن نوضح بأننا لم نبع شيء في هذا العام وأحضرنا شهادات من مؤسسات معروفة تثبت ذلك، إلا أنهم رفضوا ذلك وقالوا لكي تحصل على شهادة تسديد زكاة لابد من تسديد زكاة معدة من مكتب محاسب قانوني والمنطقة لا يوجد بها مثل هذا المكتب وعندي مقيم مصري هو الذي تولى إحضار المصنع من مصر وأشرف على تركيبه وقال أنا أعرف محاسب بالرياض يتعامل مع مكاتب تعمل مثل هذه الأشياء وتم تزويد المحاسب بالرياض بالمعلومات الأساسية تكلفة المصنع – تكلفة السيارات وعدد العمال ورواتبهم وسكنهم وكامل التجهيزات)، أما المشتريات والمبيعات قلنا له لا يوجد شيء لأن عام ١٤٢٩م لم نبع شيء.

عمل الميزانية ووضع أرقام كبيرة جدًا(ولما ناقشته عن هذه الأرقام قال أنت اللي يهمك مقدار الزكاة وهي(٥٨٢٥) ريال فقط، والباقي ما عليك منه، هذه الأرقام الكبيرة تخدمك عندما تتطلب تمويل قرض) وأنا ما عندي خبرة كافية لذلك قدمت الميزانية كما هي وبعد دراسة مصلحة الزكاة بتبوك للميزانية وجدوا خطأ في التقدير وقالوا الزكاة لعام ١٤٢٩هـ هي(٢٦١٢١) ريال بناءً على الدراسة المقدمة سدد منها(٥٨٢٥) ريال والباقي(٢٠٢٩٦) ريال يجب تسديده، عندها قدمت الاعتراض على المبلغ، وكان اعتراضي غير مقنع لهم، وجاء الأمر بالتسديد خلال(١٥) يومًا، ولأن المسألة زكاة فقلت اعتبرها صدقة أسأل الله القبول لها، واعتقدت أن الأمر ينتهي عند هذا الحد، فسددت الفرق وهو(٢٠٢٩٦) ريال علمًا أن العام ١٤٢٩هـ لم يحصل فيه بيع نهائيًا كما ذكرت، والآن فوجئت وأنا أقدم أوراق زكاة .....بأن علي فروقات زكوية عن المصنع للأعوام ١٤٣٠هـ - ١٤٣١ هـ - ١٤٣٢ هـ بمبلغ وقدره(١٢٦,١٨٦) علمًا أن هذه السنوات عملنا ميزانياتها وحساباتها عند مكتب محاسب قانوني اسمه مكتب..... ترخيص رقم ..... وكان هذا المكتب دقيق جدًا لا يضع أي رقم إلا وهو متأكد منه تمامًا وأي مصروف أو مشترى إلا يتأكد من الفاتورة وأنها صحيحة.

وكانت على الشكل التالي: عام ١٤٣٠هـ مبلغ(٤٣٢٧) ريال، عام ١٤٣١ مبلغ(٤٠٧٥) ريال، عام ١٤٣٢هـ مبلغ(٤٩٩٠) ريال. أي مجموع ما سددناه للأعوام الثلاثة هو(١٣٣٩٢) ريال وإذا أضفنا له ما يطالبونه مني الآن وهو(١٢٦١٨٦) ريال يصبح المجموع(١٣٩٥٧٨) ريال وهذا يعني أن صافي الربح لثلاث سنوات أكثر من(٥,٥) مليون ريال فهل يعقل أن مصنع بدائي إجمالي تكلفته لا تزيد عن(١٢٠,٠٠٠) ريال أيام الأعطال فيه بالسنة أكثر من أيام الإنتاج يعطي ربح صافي أكثر من خمسة مليون ريال؟! وهل يعقل أن مصنع يحقق هذه الملايين أبيعه بمبلغ(٤٥٠٠٠) ريال والذي اشتراه وهي شركة(ب)قبل سنتين لم ينتجوا منه كيس واحد وما زال قائم للذي يريد أن يتأكد منه؟!. تستطيع المصلحة للتأكد والاقتناع مخاطبة صوامع الغلال لتعرف كمية النخالة المسحوبة منذ عام ١٤٢٩هـ حتى عام ١٤٣٢هـ لصالح مصنع (أ) بـ .....لأننا نضع نسبة ٣٥% نخالة لكل طن ومن خلال هذه الحسبة يعرف كمية الإنتاج وإذا عرفت كمية الإنتاج بشكل رسمي عرفت المبيعات ولا يمكن تصنيع علف بدون كمية النخالة. لأن سعرها منخفض تفيد صاحب المصنع وتفيد العليقة العلفية لأنها غنية بالألياف والبروتين، وكذلك مخاطبة شركة(ت)وهي الشركة التي نستورد منها فول الصويا والذرة الصفراء وهذه العناصر لا يمكن أن يتم منتج علفي بدونها.

وقد تشرفنا بزيارة لجنة من قبل المصلحة بتبوك للاطلاع على المصنع وقد زارتنا بمنتصف عام ١٤٣٣هـ وفي هذا العام بدأنا ننتج أعلاف بمصنع جديد أحضرناه من سوريا إنتاجيته أفضل وأسرع لأنه نصف آلي أي المدخلات تدخل إلى المصنع بأوزانها من الخزانات مباشرة لتسريع الإنتاج وهذا المصنع وصل إلى أرض المصنع في شهر رمضان عام ١٤٣٢هـ وبعد التركيب وتدريب

العمال على عمله بدأ العمل به في نهاية عام ١٤٣٢هـ، ولدينا ما يثبت وقت شرائه من سوريا وتحويلات المبالغ لتسديد القيمة ومروره من جمرك .....لدخول المملكة (مرفق صور منها) ربما اللجنة الموقرة اطلعت على هذا المصنع وإنتاجه وبنت على ذلك في تقريرها اعتقادًا منها أن هذا هو المصنع الذي تم فيه إنتاج الأعوام السابقة.

لذلك أضع لسعادتكم مع هذا الخطاب صورة المصنع الذي أنتجنا به في الأعوام ١٤٢٩هـ - إلى عام ١٤٣٢هـ لتكون أصدق من أي تعبيرٍ أو إثبات فهو في الحقيقة يعتبر مصنع خاص ملحق بمزرعة ونحن أحضرناه بهذا المستوى حتى تكون المغامرة في مصنع صغير أفضل من مصنع كبير بحيث إذا لم ننجح في تحقيق المتوقع منه والفائدة المرجوة تكون الخسارة في المصنع الصغير أقل بكثير من المصنع الكبير. وبنفس الوقت نتعرف على الإنتاج وأسراره ومتطلباته وكيف نؤمن المدخلات وأسعارها وكل ما له علاقة بإنتاج الأعلاف.

وبالختام آسف للإطالة ولكن بقصد التوضيح لتكون الصورة واضحة تمامًا وأعيد لسعادتكم هل يعقل بأن مصنع بهذا المستوى وهذا الحجم وهذا الشكل يعطي ربح صافي مقداره خمسة ونصف مليون ريال؟ لتكون الزكاة لثلاث سنوات مقدارها(١٣٩,٥٧٨) ريالًا.

وعهدنا برجال الزكاة أنهم أهلٌ خيرٍ ولا أحد منهم يريد أن يظلم غيره ويضع في ذمته أي شيء، ويعلم الله الذي لا إله إلا هو إنني صادق فيما قلت وأنا مسلم والزكاة فرض مرتبطة بالصلاة ونحن إن شاء الله حريصون على تأديتها والذي يحاسبنا على تأديتها الله قبل المصلحة أو أي جهة حكومية أخرى".

وخلال جلسة المناقشة قدم المكلف مذكرته الإلحاقية المشار إليها عاليه ذكر فيها التالي نصًا:

" نحن مكتب المحامي/..... للمحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية بموجب ترخيص مزاولة مهنة رقم ..... وتاريخ ١٤٣٣/٤/٢١هـ الصادرة من الإدارة العامة للمحاماة بالرياض بوزارة العدل لصاحبه..... سعودي الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم..... حضرنا نيابة في رفع الاعتراض المرفوع من قبل مصنع(أ) لصاحبه/..... على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٣٠هـ وحتى عام ١٤٣٢هـ

مستند الدعوى: ورد في خطاب سعادة مدير عام فرع وزارة المالية بالجوف رقم ٢/٥٨٣ وتاريخ ١٤٣٤/٦/٢٧هـ بخصوص الحسابات الختامية ل..... وكذلك فروقات زكوية عن مصنع(أ)تقدر بمبلغ(١٢٦١٨٦) ريال عن الأعوام ١٤٣٠هـ - إلى عام ١٤٣٢هـ فإننا نعترض على هذا المبلغ لأن المبالغ تم سدادها بموجب المستندات المرفقة بهذا الاعتراض وبموجب التقارير المحاسبية المعتمدة الصادرة من مكتب المحاسب القانوني.....

تحرير محل النزاع:

طاقة المصنع: مصنع علف صغير مصري الصنع ينتج بالساعة ١ طن. تم تركيبه والكيابل والغرفة وتجهيزاتها.

التشغيل الفعلي للمصنع: بدأ العمل بالمصنع في عام ١٤٢٩هـ على التجارب فقط دون البيع لمشاهدة النتيجة حتى لو حدث مشاكل أو تسمم أو حالات نفوق بين الأغنام.

الميزانيات: تم عمل ميزانية لكل سنة على حدة من محاسب قانوني مرخص ومعتمد وإخراج نسبة الزكاة على النحو التالي:

- عام ١٤٢٩هـ مقدار الزكاة وهي(٥٨٢٥) ريال فقط، وبعد دراسة مصلحة الزكاة بتبوك للميزانية وجدوا خطأ في التقدير وقالوا الزكاة لعام ١٤٢٩هـ هي(٢٦١٢١) ريالًا يجب تسديدها وتم الاعتراض على الفروقات ولم يقبل الاعتراض، فتم سداد الفرق وهو(٢٠٢٩٦) ريالًا علمًا أن العام ١٤٢٩هـ لم يحصل فيه بيع نهائيًا كما ذكرت.
- عام ١٤٣٠هـ مقدار الزكاة وهي مبلغ(٤٣٢٧) ريالًا.
- عام ١٤٣١هـ مقدار الزكاة وهي مبلغ(٤٠٧٥) ريالًا.

- عام ١٤٣٢هـ مقدار الزكاة وهي مبلغ(٤٩٩٠) ريالًا.

وجه الاعتراض: باع صاحب مصنع(أ)المصنع وتم إقفال هذا الباب لعدم جدية الموضوع والاستثمار فيه وتقدم بأوراق زكاة..... ولكنه تفاجأ بأن عليه فروقات زكوية عن المصنع للأعوام ١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ بمبلغ وقدره(١٢٦,١٨٦).

الجواب عليها: جميع الميزانيات السابقة محل الاعتراض صادرة من مكتب محاسب قانوني اسمه مكتب..... ترخيص رقم.....

مستنداتنا في الجواب على الاعتراض:

١- مجموع ما تم سداده للأعوام الثلاثة هو(١٣٣٩٢) ريالًا.

٢- قيمة إنشاء المصنع لم تتعدى مبلغ(١٢٠,٠٠٠) ريال.

٣- تم بيع المصنع بمبلغ(٤٥٠٠٠) ريال والذي قام بشرائه شركة(ب)قبل سنتين ولم ينتجوا منه كيس واحد ومازال قائم للذي يريد أن يتأكد منه.

٤- تستطيع مصلحة الزكاة من التأكد من إنتاج المصنع بمخاطبة صوامع الغلال ....لتعرف كمية النخالة المسحوبة منذ عام ١٤٢٩هـ حتى عام ١٤٣٢هـ لصالح مصنع (أ)لأن الإنتاج يستغرق نسبة ٣٥% نخالة لكل طن ومن خلال هذه الحسبة يعرف كمية الإنتاج وإذا عرفت كمية الإنتاج بشكل رسمي عرفت المبيعات ولا يمكن تصنيع علف بدون كمية النخالة. لأن سعرها منخفض تفيد صاحب المصنع وتفيد العليقة العلفية لأنها غنية بالألياف والبروتين، وهذه العناصر لا يمكن أن يتم منتج علفي بدونها.

٥- قامت لجنة مشكلة من فرع مصلحة الزكاة بتبوك بالاطلاع على المصنع وقد زارته بمنتصف عام ١٤٣٣هـ وهذا مصنع جديد تم إحضاره من سوريا وقد تم تركيب المصنع في شهر رمضان عام ١٤٣٢هـ وبدأ العمل به في نهاية عام ١٤٣٢هـ.

الجواب على ما جاء في مذكرة:

ذكر ممثل المصلحة بأنه: من الناحية الشكلية: فإن الاعتراض مقبول شكلًا وذلك لعدم استلام المكلف خطاب تبليغ من قبل مالية الجوف بالربط الزكوي وقيامه بالاطلاع على خطاب الربط بفرع تبوك.

الجواب عليه: ما ذكره ممثل المصلحة من القبول الشكلي فيما يخص مصلحة الزكاة ولكن ممثل المصلحة أغفل القبول الشكلي فيما يخص مصنع الأعلاف لجميع الأعوام التي قام المصنع بسدادها منذ عام ١٤٣٠هـ وحتى نهاية الربط لعام ١٤٣٣هـ فالمصنع لم يعلم بهذه الأموال المتعثر في الزكاة إلا بتاريخ ١٤٣٥/٤/١٩هـ والربط كان بتاريخ ١٤٣٣/١٠/١٨هـ فالجهة تعتبر هي المتقاعسة عن المطالبة بحقها وقد قبلت من المصنع سداد القيمة الزكوية لعام ١٤٣٠هـ وبناءً عليه قام المصنع بسداد القيمة الزكوية للعام الذي يليه وهو عام ١٤٣١هـ وكذلك قبلت القيمة الزكوية للعام الذي يليه وهو عام ١٤٣٢هـ وقبلته وبناءً عليه تم بيع المصنع.

والحال كذلك لا يقبل من مصلحة الزكاة المطالبة بأثر رجعي لأعوام سابقة وردتها زكاتها ونطلب رد دعوى الجهة.

ذكر ممثل المصلحة بأنه: الناحية الموضوعية بأنه تم إهدار حسابات المكلف بناءً على محضر الفحص والمعاينة حيث اتضح عدم وجود أي نظام محاسبي أو دفاتر محاسبية يتم الاعتماد عليها في إعداد الحسابات المقدمة للمصلحة.

الجواب عليه: ما ذكره ممثل المصلحة في محضر الفحص والمعاينة من عدم وجود نظام محاسبي أو دفاتر محاسبية فهذا العمل من المصنع يدل على بساطة الإنتاج وصغر المصنع ومرفق في هذا الخطاب تقارير مالية معتمدة من محاسب قانوني معتمد.

ذكر ممثل المصلحة بأنه: بأن المصنع لديه ترخيص صناعي برأس مال(٣٣) مليون ريال وعليه تم الربط الزكوي.

الجواب عليه: الزكاة لا يمكن ربطها برأس المال فقط ولكن لا بد من ربطها بالإيرادات والمصاريف والأرباح، ذكر ممثل المصلحة بأنه: تم حساب الزكاة على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات لعام ١٤٢٩هـ والمرسلة للمصلحة بالخطاب رقم ٢٨٠١/١٣٠٠ بتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ وبلغت المستحقات ٢٦,١٢١ ريال وتم السداد من قبل المكلف وتم إنهاء وضعه لهذا العام.

الجواب عليه: ما ذكره ممثل المصلحة صحيح فيما يخص الربط الزكوي لعام ١٤٢٩هـ ولكن الخطأ المرتكب من قبل المصلحة هو ربط الزكاة برأس المال وهذا ما نناقش معه ممثل الجهة للأعوام التالية وما يدعيه في النقطة السابقة. ذكر ممثل المصلحة بأنه: تم التقدير على السنوات من ١٤٣٠هـ حتى ١٤٣٢هـ محل الاعتراض على أساس تقدير رأس المال بنسبة ٢٥% من رأس المال المدفوع بالنسبة للمصانع طبقًا للتعميم رقم(٣/٤٥١٠) وتاريخ ١٤٠٢/٦/١٢هـ وكذلك محضر اجتماع مدراء الفروع رقم(٢/٦١٢٤) وتاريخ ١٤٠٤/٨/٢٦هـ والبند رقم(٧) من تعميم المصلحة رقم(١/٣٥) وتاريخ ١٤١٢/٣/٢هـ وقد بلغت المستحقات الزكوية المتوجبة على المكلف(١٢٦,١٨٦) ريال، وتتمسك المصلحة بصحة إجرائها.

الجواب عليه: ما ذكره ممثل المصلحة غير صحيح فيما يخص الربط الزكوي برأس المال للأعوام الثلاثة الباقية محل النزاع لوجود قوائم مالية معتمدة ومصادق عليها من محاسب قانوني.

هذا ما أردت بيانه في الجواب على مذكرة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل".

ب – وجهة نظر المصلحة:

فيما يلي وجهة نظر المصلحة كما جاءت نصًا في مذكرة رفع الاعتراض:

" تم إهدار حسابات المكلف بناءً على محضر الفحص والمعاينة حيث اتضح عدم وجود أي نظام محاسبي أو دفاتر محاسبية يتم الاعتماد عليها في إعداد الحسابات المقدمة للمصلحة كما اتضح أن المكلف لديه ترخيص صناعي برأسمال(٣٣) مليون ريال وعليه تم الربط الزكوي على المكلف بناءً على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات لعام ١٤٢٩هـ والمرسلة للمصلحة بالخطاب رقم ٢٨٠١/١٣٠٠ وتاريخ ١٤٣٠/٩/١٩هـ وبلغت المستحقات(٢٦,١٢١) ريال وتم السداد من قبل المكلف وتم إنهاء وضعه لهذا العام، وقد تم التقدير على السنوات من ١٤٣٠هـ حتى ١٤٣٢هـ محل الاعتراض على أساس تقدير رأس المال بنسبة ٢٥% من رأس المال المدفوع بالنسبة للمصانع طبقًا للتعميم رقم(٢/٤٥١٠) وتاريخ ١٤٠٢/٦/١٢هـ وكذلك محضر اجتماع مدراء الفروع رقم(٢/٦١٢٤) وتاريخ ١٤٠٤/٨/٢٦هـ والبند رقم(٧) من تعميم المصلحة رقم(١/٣٥) وتاريخ ١٤١٢/٣/٢هـ، وقد بلغت المستحقات الزكوية المتوجبة على المكلف(١٢٦,١٨٦) ريال، وتتمسك المصلحة بصحة إجرائها".

كما أضاف ممثلو المصلحة خلال جلسة المناقشة أن الهدر يقتصر على عامي ١٤٣٠هـ و ١٤٣١هـ. وأما عام ١٤٣٢هـ فإن المصلحة قبلت محاسبته وفقًا للقوائم المالية المقدمة.

ج – رأي اللجنة:

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من المكلف والمصلحة، وما ورد في محضر جلسة المناقشة، وما ورد في المذكرة الإلحاقية المقدمة من المكلف تبين أن محور الخلاف ينحصر في اعتراض المكلف على الربط التقديري للعامين ١٤٣٠هـ و ١٤٣١هـ ويطالب بالأخذ بالحسابات المقدمة، للأسباب المفصلة في وجهة نظره، بينما ترى المصلحة صحة إجرائها للأسباب المفصلة في وجهة نظرها.

وبرجوع اللجنة للربط الزكوي محل الاعتراض وإلى الاعتراض تبين للجنة من واقع محضر الفحص الميداني المعتمد من المكلف عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية، مما ترى معه اللجنة بالأغلبية رفض اعتراض المكلف.

وبناءً على ذلك، وللحيثيات الواردة في القرار فإن لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض تقرر ما يلي:

أولًا: من الناحية الشكلية:

قبول اعتراض المكلف/ مصنع(أ)على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٣٠هـ حتى ١٤٣١هـ من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة النظامية ومن ذي صفة.

ثانيًا: من الناحية الموضوعية:

رفض اعتراض المكلف بالأغلبية للحيثيات الواردة في القرار.

يُعد هذا القرار قابلًا للاستئناف أمام اللجنة الاستئنافية الضريبية خلال ستين يومًا من تاريخ إبلاغه طبقًا للقرار الوزاري رقم(١٥٢٧) وتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٤هـ، شريطة أن يقوم المكلف المستأنف بسداد المبالغ المستحقة وفقًا لهذا القرار أو تقديم ضمان بنكي بها طبقًا للقرار الوزاري رقم(٣٤٠) وتاريخ ١٣٧٠/٧/١هـ.

والله ولي التوفيق،،